من صفحة 13 -19

ثانيا :ان تصدر النفقة العامة عن الدولة اون شخص معنوي عام:

اعتمد الفكر المالي في التفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة **علي معارين احدهما قانوني ويستند الي الجهة التي تقوم بالإنفاق** والأخر معيار **وظيفي يتسند الي الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة**

أ) المعيار القانوني

- **المعيار القانوني يأخذ به الماليون التقليديون**
- **يرون الماليون التقليديون الذي يعطي النفقة العامة طابعها العام هو الوضع القانوني للجهة التي تقوم بالأنفاق ما كانت عامة او خاصة**
- **العامة يقوم بها الأشخاص المعنوية أي اشخاص القانون العام والشخص المعنوي وقد تكون الدولة اوتحدى الهيئات العامة والمؤسسات العامة**
- **الخاصة يقوم بها الافراد والشركات والجمعيات الخاصة او اشخاص القانون الخاص حتى لوكان هدفها تحقيق النفع العام**
- **يسعى أشخاص القانون الخاص في تحقيق المصلحة الخاصة ويعتمد ذلك على التعاقد ومبدأ المساواة بين المتعاقدين**
- **يتفق المعيار القانوني مع الفكر التقليدي في النفقات العامة انها تقوم بدور الدولة الحارسة و يقتصر دورها في اضيق الحدود و القيام بالوظائف للمصلحة العامة والقيام بالوظائف التقليدية الدفاع والامن الداخلي والعدالة وبعض المرافق العامة التي تهدف الي تحقيق المصلحة العامة**
- **انتقل دور الدولة من الحارسة المتدخلة ثم المنتجة فأصبحت تقوم بأعمال كثرة ليشمل كثيرا من الأنشطة**
- **يعتبر المعيار القانوني غير كافي للتميز بين المعيار النفقات العامة والنفقات الخاصة وذلك لانهيار الأساس الذي بني علي وهو القائم على اختلاف طبيعة النشاط العام عن النشاط الخاص واقترحوا معيار اخر وهو المعيار الوظيفي**

@AISHAASIRI1 @b6h_atoos

ب) المعيار الوظيفي

يعتمد هذا المعيار علي طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة العامة لا على الطبيعة لمن يقوم بها بمعني انه وفقا لهذا المعيار لا تعتبر كل النفقات التي تصدر عن اشخاص القانون العام نفقات عامة وانما تعتبر نفقات عامة اذا قامت بها الدولة بصفتها السيادية

اما النفقات التي تقوم بها الدولة او الهيئات والمؤسسات العامة او شركات القطاع العام في الظروف نفسها التي تقوم بها الافراد والقطاع الخاص للأنفاق فيها فأنها تعتبر نفقات خاصة.

ثالثا: النفقة العامة يقصد بها تحقيق المنفعة العامة

- يجب يودي الأنفاق العام الي تحقيق منفعة اشباع الحاجات العامة فلا يجوز الانفاق العام لتحقيق مصلحة خاصة
- مصروفات الأشخاص العامة يتم تمويلها عادة من الضرائب والرسوم التي تحصل عليها من المواطنين وفقا لمبادي معينة ((مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة -المساواة في تحمل الضرائب)

تقسيمات النفقات العامة

هناك تقسيمات عديدة للنفقات العامة قد تكون إدارية وسياسية واقتصادية ومالية

لكن الدولة لأتأخذ بهذه التقسيمات العلمية والنظرية لتقسيم نفقاتها وانما تلجا الي تقسيمات اخري وضعية تراعي فيها الاعتبارات التاريخية والادارية والوطنية التي تلائمها.

أولا: التقسيم الإداري للنفقات العامة

- من أقدم التقسيمات الادارية النفقات العامة ومازال يحتل مكانه هامة في مجال وإعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة
- وفقا لتقسيم الاداري يتم تصنيف النفقات العامة تبعا للوحدات الادارية التي تقوم بعملية الانفاق مثل الوزارات والهيئات والمؤسسات
- نظرا لتطور الجهاز الإداري للدولة واتساع عملية الانفاق العام مازالت عملية الانفاق العامة على مراحل متعددة بحيث يخصص مبلغ إجمال لكل جهاز من الاجهزة الرئيسية (الوزارة) ثم يتولى بدوره تقسيم هذه النفقات وتوزيعها على الجهات التابعة له
- يعتبر هذا التقسيم أساس في كل موازنة عامة لابد من كل رئيس وحده ادارية أن يرسم سياسته الاتفاقية في حدود اختصاصه وفقا للإمكانيات المالية المتاحة له من الموارد العامة
- ويتقرن بهذا التقسيم التقسيم الوظيفي للنفقات العامة وهو مكمل للتقسيم الإداري ويتم بمقتضاه تنصيف النفقات العامة وفقا لموضوعها كتوفر الامن والعدالة والصحه والتعليم

ثانيا التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة

يـتم تقسـيم النفقـات العامـة علي أسـاس الطبيعـة الاقتصـادية سـواء مـن حيـث اثارهـا المباشـر على الـدخل القـومي الي نفقـات حقيقة ونفقات تحويلية او من حيث دوريتها الي نفقات عادية ونفقات غير عادية

أ- النفقات العامة الحقيقة والنفقات العامة التحويلية:

يتم تقسيم النفقات العامة من حيث اثارها الى نفقات تحويلية حقيقة

- النفقـات الحقيقيـة هي تلـك النفقـات التي تـتم بمقابـل الحصـول على السـلع والخـدمات أي التي تـودي الي زيـادة الـدخل القومي بشكل مباشر مثل الاجوار والمرتبات التي تدفعها الدولة للعاملين بها مقابل الخدمات التي يقدمونها
- النفقـات التحويليـة نفقـات تـتم بـدون مقابـل تهـدف إلى تحقيـق التـوازن الاقتصـاد ولا تـودي الي زيـادة الإنتـاج القـومي امثلتها نفقات دعم السلع والخدمات نفقات الضمان الاجتماعي ونفقات فوائد الدين العام

ب) النفقات العادية والنفقات غير العادية

تنقسم النفقات حسب انتظامها او دوريتها الى نفقات عادية - نفقات غير عادية

- النفقـات العاديـة تتصـف بالدوريـة والانتظـام أي نفقـات تتكـرر في موازنـة الدولـة كـل سـنة مثـال مرتبـات المـوظفين تعتبر مـن النفقات العامة لأنها تتكرر كل سنة في موازنة الدولة
- النفقات الغير عادية فهي نفقات ذات طبيعة استثنائية بمعني انها لا تتكرر بانتظام